*العامل في البدل، ونيابة أل عن الضمير، والشواهد فيما عدّوه خلافًا، والأصل في عبارة: (مررتُ برجلٍ عبد الله)*

*بحث في النحو*

*إعداد/ شيماء عبد المجيد محمد زهران*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث* في العامل في البدل، ونيابة أل عن الضمير، والشواهد فيما عدّوه خلافًا، والأصل في عبارة: (مررتُ برجلٍ عبد الله).**

*الكلمات المفتاحية: البدل، العطف، بدل الاشتمال، النكرة.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس العامل في البدل، ونيابة أل عن الضمير، والشواهد فيما عدّوه خلافًا، والأصل في عبارة: (مررتُ برجلٍ عبد الله)، إنَّ البدل مقصود بالحكم، وهذا لا خلاف فيه، ولكن الذي يفوت كثيرًا من الناس أنهم ينظرون إلى هذه العبارة التي ذكرها ابن مالك والتي ذكرها ابن الحاجب والتي ذكرها جميع الناس: التابع المقصود بالحكم، على أنَّه ما دام البدل هو التابع المقصود بالحكم؛ إذن فإنَّ المُبدل منه وجود كعدم وجوده، هذا معنى تنبه إلى نقده ورده كبار العلماء كالسيرافي وهو يشرح (الكتاب)، لَمّا لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يُحتاج إليه جاز اعتباره مستقلًّا لفظًا، أي: صالحًا لأن يكون مقام المتبوع.

1. *المقالة*

العامل في البدل:

ولا شك أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، كما أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهذا أمرٌ واضحٌ بيّنٌ لا خلاف فيه.

والحق أنَّ الرضي قال: "ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى لا يُحتاج إليه جاز اعتباره مستقلًّا لفظًا" أي: صالحًا لأن يكون مقام المتبوع.

نبين معنى الاستقلال، المعنى المفقود في البدل الذي ذكره الرضي: هو يقول: ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يُحتاج إليه جاز اعتباره مستقلًّا لفظًا، أي: صالحًا لأن يقوم مقام المتبوع، أو لأن يكون مكانه.

المراد بالاستقلال:

إنَّ البدل مقصود بالحكم، وهذا لا خلاف فيه، ولكن الذي يفوت كثيرًا من الناس أنهم ينظرون إلى هذه العبارة التي ذكرها ابن مالك والتي ذكرها ابن الحاجب والتي ذكرها جميع الناس: التابع المقصود بالحكم، على أنَّه ما دام البدل هو التابع المقصود بالحكم؛ إذن فإنَّ المُبدل منه وجود كعدم وجوده، هذا معنى تنبه إلى نقده ورده كبار العلماء كالسيرافي وهو يشرح (الكتاب)، لَمّا لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يُحتاج إليه جاز اعتباره مستقلًّا لفظًا، أي: صالحًا لأن يكون مقام المتبوع.

فيجوز: جاءني الطالب فلان، وتقول: جاءني فلان، هذا مراد الرضي، إذن: الاستقلال بمعنى: أنَّك أتيت به ولم تأتِ بالمبدل منه، لكنك بالخيار أن تقول: جاءني الطالب فلانٌ، أو: جاءني فلانٌ، من أول الأمر، لكن لا بد أن تتنبه إلى أنَّ هناك فرقًا في المعنى بين قولك: جاءني الطالب محمدٌ، وبين قولك: جاءني محمدٌ من أول الأمر، هذا الذي نبحث فيه، أنه ليس بدل غلط، ولا نسيان، ولا بداء، وإنما هو بمثابة العلاقة كالعلاقة التي كانت بين رجل وبين عبد الله فيما نُقل عن سيبويه.

كأنك تريد أن تزيد الأمر توضيحًا؛ أو كأنك تريد أن تزيد الأمر بيانًا، وقد تعرض الرضي نفسه إلى هذا؛ فلم يجز: يا زيدُ وعمرًا، ولا يا زيدُ وعمروٌ؛ لأن العاطف كحرف النداء، ولأن المعطوف صالح للمباشرة، وكذا في بدل الاشتمال؛ فإنَّ الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يُطلق ويراد به الثاني: أعجبني زيدٌ علمه، وسُلِب زيدٌ ثوبه.

قال الكوفيون: يجوز سد الألف واللام مسد الضمير في نحو: مُطرنا السهل والجبل، أي: مطر أرضنا أو مُطرت أرضنا.

وسبب جواز الوجهين: أنَّ كلمة "أرضنا" مؤنثٌ ولكن تأنيثها مجازي، فيجوز أن تقول: مُطر أرضنا، ويجوز أن تقول: مُطرت أرضنا، أي: يجوز أن تلحق الفعل "مُطر" تاء التأنيث، ويجوز أن تذكره خاليًا من تلك التاء؛ لأنَّ فاعله مؤنثٌ صحيحٌ، ولكن تأنيثه مجازي، فيجوز أن تقول: مُطر أرضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها؛ قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| لِحافي لِحافُ الضَيفِ وَالبُردُ بُردهُ | \* | .... .... .... .... |

فكأنك قلت: لحافي لحاف الضيف، والبُرد أي: وبردي كما قلت: لحافي، واللحاف الحالة التي تسر الضيف، ومن ذلك قوله جرير:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كَم قَد نَزَلتُ بِكُم ضَيفًا فَتَلحَفُني | \* | فَضلَ اللِحافِ وَنِعمَ الفَضلُ يُلتَحَفُ |

2. نيابة أل عن الضمير:

ومسألة نيابة "أل" عن الضمير من المسائل الخلافية التي نُسبت إلى الكوفيين على جهة غير التحقيق، حيث شاركهم في ذلك كثيرٌ من أهل البصرة، بل إن منهم من أجاز نيابتها عن الظاهر؛ كما قال الزمخشري في قوله تعالى من سورة البقرة: {ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ} [البقرة: 30] فالتقدير عنده: وعلم آدم أسماء المسميات، فالمسميات ظاهر -يعني: غير مضمر- ونصه في (الكشاف): {ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ}، أي: أسماء المسميات، حذف المضاف إليه؛ لكونه معلومًا مدلولًا عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى عوّض منه اللام كما في قوله تعالى: {ﭥ ﭦ ﭧ} [مريم: 4].

والشاهد فيه نيابة "أل" عن الضمير، وهو ياء المتكلم وأنت حين تقرأ أول مريم: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ} [مريم: 1- 4]؛ تجد أن السياق يقتضي أن التقدير: واشتعل رأسي -كما قال الزمخشري وغيره: واشتعل رأسي.

ولعلك تطوف في (شرح التسهيل)؛ حيث يقول ابن مالك: ومن ورود الألف واللام عوضًا عن الضمير قوله تعالى: {ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ} [النازعات: 37- 41]، وكأن المعنى: فإنَّ الجحيم هي مأواه، أي: مأوى من طغى، وكذلك: {ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ} أي: نفسه {ﯱ ﯲ} عن هواها، {ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ} هي مأواه.

ذكر -رحمه الله- مخالفة بعضهم، ونسبه إلى المتأخرين، وقال: وقد منع بعض المتأخرين، وقال: لو كان حرف التعريف عوضًا عن الضمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة: وهو من الطويل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| رَحيبٌ قِطابُ الجَيبِ مِنها | \* | .... .... .... .... |

وهو من قصيدة "لخولة أطلال...".

رد ابن مالك فذكر:

أولًا: حرف التعريف الذي في البيت ليس عوضًا، بل جيء به لمجرد التعريف، ولا محظور -أي: لا شيء يحظر ويمنع- في الجمع بينه وبين الضمير، وقد أثار قضية خلافية لا عهد للنحو بها، ولم يقل بها أحدٌ؛ حيث يشم من كلامه: أن "أل" إذا كانت للتعريف فليست بعوض من المضاف إليه أو عن المضاف إليه، أي: أنها لا تفيد تعريفًا إذا كانت عوضًا.

وأرى أن هذا لم يشر إليه أحد؛ لأنها إن لم تكن للتعريف كانت زائدة، وفي العباس والحارث: الزائدة لا تكون عوضًا من المضاف إليه، فنحن إذا دققنا النظر وجدنا أنها لا بد من إفادتها التعريف؛ لأن ما بعدها -مدخولها- معرف بالإضافة إلى المحذوف، فإذا اعتبرناه نكرة؛ نكون قد أجحفنا به مرتين، مرة بتنكيره، وأخرى لتعويضه عن التعريف بما لم يؤثر فيه تعريفًا.

ثانيًا: أن ابن مالك سلم بالتعريف؛ لأنه أحس بنقدنا، وأحس بخطونا، ولا يرضى أن حذف المضاف إليه وهو ضميره، جاء بالعوض منه وهو غير معرف، ولا يكون العوض منه إلا معرفًا؛ لأنه في الأصل يفيد التعريف.

وقد يأتي زائدًا أي: أن إتيانه زائدًا ليس من باب الأصل، إنَّما الأصل: أن الألف واللام للتعريف، أو أن اللام وحدها للتعريف عن المسألة الشائعة في الخلاف بين سيبويه والخليل، وبين غيرهم.

قال -ما معناه-: إن "أل" للتعريف، وأن الشاعر جمع بين العوض والمعوض، وإنما هو للضرورة الشعرية، كما قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إني إذا ما حدث ألما | \* | أقول يا اللهم يا اللهما |

إن الشاعر قد جمع بين أداة النداء -وهي "يا"- وبين الميم المشددة التي هي فيه "اللهم" والميم المشددة عوضًا عن "يا" المحذوفة، وذلك عند أهل البصرة؛ لأن الكوفيين لا يرون أنها عوضٌ كما يرى البصريون، ودليلهم هذا البيت لأنهم قالوا -أي: الكوفيون- قالوا: لو كانت الميم المشددة عوضًا عن "يا" ما جمع الشاعر بينهما في البيت؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، ورد عليهمُ البصريون قائلين: إن هذا من قبيل الضرورة، ومن ثم يتبين لك أن ابن مالكٍ تارة يوافق البصريين وتارة أخرى يوافق الكوفيين، فهو يري أن الشاعر جمع بين "يا" التي للنداء وبين الميم المشددة، لقد قال العلماء في نداء لفظ الجلالة: ومما يجوز فيه أن يقال: اللهم وهو وارد في كتاب الله، ولنا أن نقرأ هذه الآية من سورة آل عمران: {ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [آل عمران: 26] فقال: {ﮈ}، ومن أوجه النداء لفظ الجلالة أن يأتي بيا: يا الله، ويا لله، وأن يأتي بدون "يا" وبالتعويض عنها بالميم المشددة: اللهم.

وقد جمع الشاعر بين الميم المشددة التي هي عوض عن "يا" النداء المحذوفة، وذلك للضرورة، وكأنَّ طرفة جمع بين الألف واللام وبين المضاف إليه للضرورة كما قال -رحمه الله: وإذا صح التعويض -الألف واللام عوضًا عن الضمير- فلا يُقاس عليه إلا ما سُمِع له نظير. ولله در العلامة في هذا، فهل يقاس إلا على ما له نظير؟!.

قال: "ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة".

يعني الأمر الذي يُفهم منه: أن ابن مالك يرده على ما يمنع إنابة "أل" عن الضمير، فبعض الناس قالوا: لا تجوز إنابة "أل" عن الضمير، وقالوا: لو كانت هذه فسحة - اتساعًا في اللغة- جاءت هذه النيابة في الصلة -صلة الموصول.

مثال ذلك: أنت تقول: جاء الذي خطه جميل، لا يُقال فيه: جاء الذي الخط جميل. على نحو ما قلنا في: {ﭥ ﭦ ﭧ} [مريم: 4]، أي: واشتعل رأسي شيبًا، لقد نابت "أل" عن الضمير الذي هو ياء المتكلم، وهنا لا تنوب "أل" عن الضمير الذي هو الهاء، وهو العائد والرابط الذي يربط صلة الموصل به ولا بد منه، ونحن نقول: جاءني الذي عقله راشد، وجاءني الذي يده ندية، وجاءني الذي يعلم الحق. ولا يُقال: جاء الذي الخط جميل؛ لأنه لم يرد؛ فإذا وجدنا نصًّا معتمدًا، أو وجدنا شاهدًا يعوّل عليه -وهذا يحتاج إلى نظرة في كل الدواوين في زمان الاحتجاج- لكن العلماء قالوا: لم يرد هذا في الصلة، واعترضوا على من يقول بالإنابة بحجة أنَّ هذا لا يكون في الصلة، وقد قال ابن مالك: لا يصلح هذا، يعني: لا يصلح هذا ردًّا، ولا يصلح هذا دفعًا للمسألة، ولا يصلح هذا أن يكون حجر عثرة بين الإنابة خصوصًا بين ما وردت فيه الإنابة من نحو قوله: {ﭥ ﭦ ﭧ}.

وهذه المدافعة ظنها السيوطي شرطًا وضعه ابن مالك.

قال السيوطي: "والمختار وفاقًا للكوفيين نيابتها عن الضمير" قال ابن مالك: "لا في الصلة، فكأن يقول: يجوز وتنوب "أل" عن الضمير، ولا عبرة بقول من قال: لا تنوب "أل" عن الضمير؛ لأنها لا تنوب في الصلة.

فالسيوطي حين قال: خلافًا لابن مالك، أو قال ابن مالك: لا في الصلة، هذا كلام غير محقق، إنه أراد بقوله "في الصلة" الرد على الذين توهموا: إن عدم الإنابة في الصلة كفيلٌ بأن يكون مانعًا للمسألة برمتها.

والحق أنا نأخذ على السيوطي -رحمه الله- أمرين:

الأول: ما ذكرنا من توهمه أن ابن مالك وضع ذلك شرطًا أو ليس بشرط.

الثاني: أنه قال: وفاقًا للكوفية، وإنما الذي قاله الفراء في (معاني القرآن): "والعرب تجعل الألف واللام خلفًا من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين، قبيحٍ الأنف، والمعنى حسنة عينه، العين بها ألف ولام" معنى هذا: أن الألف واللام نابت عن الضمير، الأصل: مررت على رجل حسنة عينه، وكذلك في تتمة المثال، حيث قال: قبيح الأنف، والتقدير: قبيح أنفه؛ فنابت الألف واللام عن الضمير.

قال الفراء: "والعرب تجعل الألف واللام..."، وهذا دليل على أن الرجل يمشي على سنة العربية لا على رأي المذهب، فلم يقل الفراء: ورأى شيخي الكسائي، ولم يقل: والكوفيون يقولون: إن الألف واللام تنوب عن الضمير، وإنما قال: والعرب تقول، وهذا قول سيبويه، ولعل الذين قرءوا للفراء نسبوا المسألة إلى للكوفيين كما قال السيوطي.

اختلاف النحاة في العامل:

إنَّ أنواع البدل ذكرها الرضي، ومن قبله المبرد وقد قال: إن من البدل قول الله تعالى: {ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ} [الفاتحة: 6، 7] هو: بدل كل من كل أو البدل المطابق: وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، أو أن تقول: بدل المعرفة من المعرفة، {ﭧ ﭨ ﭩ} هذا هو المبدل منه وهو معرفة {ﭫ ﭬ} لو أنك وقفت عند {ﭫ} وقلت: كيف يكون بدلًا وهو نكرة؟ لأجبت نفسك وأنت تدرك الأمر، وقلت: إنه ليس نكرة؛ لأنه معرف بالإضافة، فكأنك قلت: {ﭫ ﭬ} بالمضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

ومنه قول الله تعالى: {ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ} [العلق: 15- 16] الشاهد في الآية الكريمة من سورة العلق، الشاهد فيها أن البدل جاء نكرة موصوفًا، وأنت تعلم أن وصف النكرة يخصصها ويجعلها قريبة من المعرفة، ومن ثم جاز أن تكون النكرة بدلًا من المعرفة؛ لأنها كما قال الرضي بحرفه: لأنها نكرة موصوفة {ﯧ ﯨ}.

فقد أتى بالمبدل منه معرفة وأتى بالبدل معرفة، وأتى بالمبدل منه نكرة، وكأن سائلًا سأل على نحو ما قال سيبويه: مررت برجل عبد الله، أو أتى بالمبدل منه معرفة وأتى بالبدل نكرة موصوفة، وهذا لا يمكن أن يتأتى في بدل يسمى بدل الغلط، هذا ليس أسلوبًا يحاكى ولا يعول عليه؛ وإنما هو سبق اللسان وهو حرص من النحاة على إعراب الكلمات، وعلى أن ينضبط اللسان حتى في الخطأ.

قال الرضي: جاء البدل نكرة موصوفة: {ﯧ ﯨ}، فالنكرة: {ﯧ} وقال: موصوفة صفتها {ﯨ}؛ لأن المبدل منه: {ﯥ} معرفة، هناك فائدة ذكرها الرضي، هي ذكر المبدل منه.

3. الشواهد فيما عدوه خلافًا:

قال الرضي: "ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر".

اللغويين والنحاة يقولون: فكان ذكره كلا ذكر، فكان وجوده كلا وجود، فكان الفصل به كالظرف والجار والمجرور كلا فصل، هذا كلام مقبول؛ يكون الفصل كلا فصل يعني: لا تشعر فيه بثقل، ولا تشعر فيه بأثر، كما قال: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف ليس فصلًا بأجنبي، والفصل بما هو من العام إنَّما هو فصل.

قوله: ولا بد أن يكون في ذكره فائدة، معناه: أنَّ نظمنا الكريم وكتابنا العزيز وكلامنا العربي الأصيل؛ إنَّما هو كلام منضبط وأن كل شيء فيه له فائدة في ذكره.

يقول الرضي: ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر، يعني: أن هناك فرقًا بين قولك: جاءني الطالب محمد، وبين: جاءني محمد، إذا قلت جاءني محمد، بالاستقلال؛ فما عاد للبدل من وجود؛ وإنَّما جاء فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني في محل نصب، ومحمد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقد بلغت وأفدت بأن الذي جاءك هو محمد.

لكن إذا قلت: جاءني الأستاذ محمد، جاءني الصديق محمد، جاءني الرجل محمد، أو رأيت القوم ثلثهم؛ يكون لذكر القوم معنى زائدًا؛ قال سيبويه: إنك سميت الاسم مرتين، كأن هناك ضربًا من التوكيد، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة -أي في البدل المطابق والكل والبعض- صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو. لم يذكر الغلط؛ ولا سيما كلامُه وكلام نبيه  فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة، مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة، يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر.

قال في بدل الكل: إن الفائدة في ذكرهما معًا -يعني في ذكر البدل والبدل منه- أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء، سجع غير متكرر:

الأول: إما كون الأول أشهر، والثاني متصف بصفة، وذلك نحو: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، البدل هنا رجل وقد جاء نكرة موصوفة، والمبدل منه زيد وهو معرف بالعلمية، جاء متصفًا بصفة، وهذا يتفق والآية الكريمة: {ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ} [العلق: 15] معرفة بأل {ﯧ ﯨ ﯩ} [العلق: 16] البدل {ﯧ} وهو متصف بـ{ﯨ} و{ﯩ} أيضًا.

الثاني: كون أولهما متصفًا بصفة والثاني أشهر، أي: على عكس الأول، الأول جاء المبدل منه معرفة، وجاء البدل نكرة ولكنها نكرة موصوفة؛ تقول: "مررت بالعالم زيد" والأول متصف بصفة؛ وهو بذاته وصف؛ فكأنه الرجل الموصوف بالعلم، كأنك قلت: مررت برجلٍ موصوفٍ بالعلمِ زيدٍ، ولكن في كلمة واحدة قلت: العالم.

وقد جاء الرضي بالمثال الثاني: ومررت برجل صالح زيد.

الأول: أشهر، والثاني: متصف بصفة: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، وفي المثال الثاني عكس ذلك -الأول متصف بصفة والثاني أشهر-: مررت برجل صالح زيد.

أنت تذكر رجل النكرة، والصفة، ثم تذكر العلم وهو زيد؛ فتقول: مررت برجل صالح زيد.

الثالث: قد يكون من مجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني؛ وذلك لأنه إذا جاء الإبهام في الأول، ثم جاء التفسير ثانيًا؛ ذلك له وقع في النفس، ففي: مررت برجل زيد، النكرة فيها إبهام، فلما قلت: زيد؛ ارتاحت النفس واطمأنت وعرفنا أن النكرة الذي مررت به: زيد.

إذن هو لمجرد التفسير بعد الإبهام، كأن الذكر له فائدة هنا ما كانت لتتحقق لو لم يذكر المبدل منه، فإن الفائدة الحاصلة من رجل، تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا، ولا يجوز العكس، أي: لا يجوز أن تقول: مررت بزيدٍ رجلٍ؛ إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير.

قال الرضي: لا فائدة في الإبهام بعد التفسير، ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحًا للأول؛ وذلك إما بأن يكون للشيء اسمان، هو بأحدهما أشهر من الآخر، وإن لم يكن أخص منه نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر. قال: فإن ابن الخطاب كان بعمر أشهر منه بأبي حفص. ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته أبو حفص إلا إياه.

الشاهد في المثال أن "أبو حفص" هكذا بالرفع فاعل لأقسم، بالله: جار ومجرور، وأبو حفص: هو الفاعل المرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وحفص: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

وإما بأن يكونا اسمان -يطلقان على ذات- والثاني جامد وهو بعض أفراد الأول؛ سواء أكان أشهر من الأول لو أفرد أولًا -جاء مفردًا- كما إذا كان لك خمسة إخوة: واحد اسمه زيد، وهناك خمسة رجال سموا بزيد أحدهم أخوك، فإذا قيل: جاء أخوك زيد، فزيد أحد أفراد أخيك، وهكذا إن عكس فقيل: جاءني زيد أخوك، فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد.

- الصورتين أخص من الأول عند الاقتران -وجود الأخ والزيد- بغض النظر عن المقدم والمؤخر، أما عند الانفراد؛ فأحدهما مساوٍ للأخرى في الشهرة؛ لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة.

ثم يقول الرضي: "والأغلب أن يكون البدل جامدًا؛ بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني". عدنا من جديد إلى مسألة الاستقلال،أي: لم يحتج إلى شيء قبله في المعنى، فإن لم يكن جامدًا كقوله:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فلا وأبيك خير منك إني | \* | .... .... .... .... |

يعني: يئول قدر الموصوف، فلا وأبيك رجلٍ خيرٍ بخلاف الصفة.

الخلاف بين الصفة وبين البدل: البدل يشترط فيه نية القصد؛ لكن ذكر المبدل منه ضروري، وله فائدة قال الرضي عنها: ما كانت لتوجد لو لم يذكر، وعاد فقال: إن مسألة الجمود قبله؛ لأنها بمثابة التنبيه إلى الفصل والانفصال.

فنحن إذا أردنا الثاني دون الأول؛ جئنا بالجامد في الأعم الأغلب؛ حتى لا يكون هناك شيء رابط بين الأول وبين الثاني إذا أردنا الانفصال.

قال: بخلاف الصفة؛ فإنك لو حذفت الأول في: جاءني زيد العالم؛ لاحتاج الثاني إلى مقدر قبله، جاءني العالم، لو حذفت الأول -أي: زيد- ولأن الوصف لا بد له من موصوف.

فإذا قيل: إن الثاني في نحو: العائدات الطير بدل، وفي الطير العائدات صفة، ويا زيد أخ، ويا أخانا زيد تقول: يا أخانا زيدًا، فما الفائدة في بدل البعض والاشتمال؟

قال الرضي بعد أن ذكر الأشياء الثلاثة التي ذكرناها معًا: الفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال. وهو أحد الأوجه الثلاثة المستفادة في بدل الكل: مررت برجل زيد، دائمًا يأتي البيان بعد الإجمال ويأتي البيان بعد الغموض ويأتي التفسير بعد الإبهام.

قال: والفائدة في بدل البعض والاشتمال: البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، وعلل لذلك وذكر علته فقال: لما فيه من التأثير في النفس؛ وذلك أن المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالأول، يقول: أكلت الرغيف ثلثه. والإبهام الذي حدث إنك تقول: أكلت الرغيف، وأسألك: وهل في قولك: أكلت الرغيف من إبهام؟

الإبهام ربما يعتريك أنت، أي: ربما تقول: أكلت الرغيف، تكون أبهمت على نفسك، يعني: قد يظن من يسمعك أنك أكلت الرغيف كله، وأنت لا تقصد ذلك، وأنت من باب الحقيقة لم تأكل الرغيف كله، أكلت الرغيف ثلثه، فتقصد بالرغيف: ثلث الرغيف، وكذا -هكذا يكون الغرض- في بدل الاشتمال؛ فإن الأول يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني، نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، وسُلب زيدٌ ثوبُه. كما قال سيبويه في: رأيت قومَك أكثرَهم: إنَّما تقصد بالقوم أكثرهم؛ لكنك قلت: رأيت قومَك أكثرَهم؛ كأنك أردت أن تثني الاسم - تذكر الاسم مرتين- وأردت بذلك التوكيد. فهو عين ما قاله سيبويه وسوف يذكره الرضي.

4. بين سيبويه والرضي:

بين سيبويه والرضي أقول: إن سيبويه ذكر في (كتابه): أن البدل ضرب من التوكيد، ويظن قارئ العبارة أن سيبويه يقصد أن البدل يسمى توكيدًا أو يفيد التوكيد: الذي هو إما لفظي، وإما معنوي؛ لكن العلامة شيخ اللغويين والنحويين لا يقصدها، إنَّما يقصد أنك حين ذكرت الاسم مرتين: مرة بذكره صريحًا، ومرة بذكر مشتمل على ضميره، مثل سيبويه حين قال: رأيتُ قومَك أكثرَهم، ذكر قومك، وعاد فقال: أكثرهم، أي: أكثر قومك، فكأنه ذكر الاسم الذي هو قومك مرتين؛ مرة بالاسم الصريح الذي هو قومك، ومرة باسم مشتمل على ضمير يعود عليه فكأنه ذكره هو هو.

معنى ذلك أنك أردت -كما قال سيبويه: رأيت أكثر قومك، وهو إذا قال: رأيت أكثر قومك؛ فإنَّ معناه: أنه ذكره مرة واحدة، أي: ذكر كلمة قوم، وأكثر مضاف إلى قوم، وليس مضافًا إلى ضمير القوم المذكور قبله، ولكن: ثنيت الاسم توكيدًا.

واللبس الذي يمكن أن يحصل للقارئ من عبارة سيبويه: هو ذكره -رحمة الله عليه- قول الله تعالى: {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ} [الحجر: 30] أكد بـ"كل" وأكد بـ{ﯹ}، وهذا ليس من باب البدل، فقد يفهم القارئ أنَّ التوكيد في البدل كالتوكيد في قوله تعالى: {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ} وهذا خطأ، وإنما المراد أنَّه: لا خلاف في أنَّ {ﯸ} و{ﯹ} توكيد، وكما قال: {ﯸ} أي: كل الملائكة و{ﯹ} أي: جميع الملائكة، قال: رأيت قومَك أكثرَهم: أي من باب التكرار ومن باب عود الضمير على المؤكد.

فالضمير في البدل يعود على المبدل منه وهو قومَك في قولك: رأيت قومك أكثرهم، والضمير في {ﯸ} يعود على: {ﯷ} لكن هذا من باب التوكيد وهو تابع وهذا من باب البدل وهو تابع، والذي قال: أردت: رأيت أكثرَ قومِك، ليس هذا محققًا في: {ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ}.

فالتقدير على خلاف التقدير، وسيبويه يرى أنَّ علة ذكر المبدل منه مع البدل للتوكيد.

وهذا الذي ذكره سيبويه ذكره العلامة الرضي كذلك، بيد أنَّه قال: وهذا الذي قاله -أي سيبويه- قريب -غير مستبعد- إلا أنَّه -أي التعليل، أو ذكر المبدل منه- بالتفسير بعد الإبهام أشبه.

وهذا يدل على أن ما ذكره سيبويه يطابق ما قاله الرضي تمامًا بتمام.

فإنَّ التوكيد: دراسة التفسير بعد الإبهام؛ ذلك أنك حين قلت: رأيت قومَك؛ حدث الإبهام الذي أشار إليه الرضي، فلما قلت لي ما ذكره الإمام: أكثرَهم أو ثلثَهم؛ فقد أزلت الإبهام، فإذا جاء الرضي وذكر أنَّ ذلك من باب التفسير بعد الإبهام؛ فلما قلت: أكثرهم؛ كنت كمن أكد المراد.

فالخلاف بين سيبويه والرضي كلا خلاف؛ لأن الرضي يرى أن ذكرهما معًا للتفسير بعد الإبهام، وسيبويه يرى أن هذا الذكر للتوكيد، والتوكيد غاية التفسير بعد الإبهام.

في بدل البعض يقول الرضي: إن مثاله: كسرت زيدًا يدَه.

إذا قلت: كسرت زيدًا يدَه، إن اليد جزء مادي من زيد، فهي بعضه على خلاف قولك: أعجبني زيد علمُه، العلم بالنسبة إلى زيد ليس كاليد بالنسبة إلى زيد؛ فهذا بدل اشتمال، وكذلك بدل الاشتمال يتأتى فيه: سُلب زيدٌ ثوبُه، لتعرف بدل الاشتمال من بدل البعض: فإن بدل البعض يكون البدل فيه جزءًا ماديًّا من المبدل منه قبله حقيقة، ويكون مشتملًا على ضمير كما هي القاعدة؛ مثال: كسرت زيدًا يدَه.

فكسرت: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر الذي منع من ظهوره السكون العارض؛ كراهية توالي أربعة متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة، والتاء: فاعل مبني في محل رفع، وزيدًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويدَ: بدل بعض من كل منصوب؛ لأنه مقصود أنت لم تكسر زيدًا؛ وإنما كسرت اليد الذي كسرت، والهاء مضافًا إليه مبنيًّا في محل جر.

وبدل الاشتمال كذلك بينه وبين المبدل منه ملابسة لغير الكلية والجزئية.

قال الرضي: وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو: جاءني زيد غلامه.

يعني: هذا الإطلاق الذي هو في بدل الاشتمال، يدخل فيه بدل الغلط.

سؤال: جاءني زيدٌ غلامُه؛ أهذا من قبيل الاشتمال، أم من قبيل البعض، أم من قبيل الغلط، أم من قبل الاشتمال مع الغلط، أم من قبيل البعض مع الغلط؟

الجواب: قد يقصد أن الذي جاءك هو الغلام: جاءني زيد غلامه.

ويمكن أن تكون سبق لسانك وأردت الغلام؛ لكن لسانك سبق إلى زيد فقلت: جاءني زيد، فلما غلطت؛ قلت: غلامه، وهذا مستبعد.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ